African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 4, 2025
Page No: 137-146
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

الأمن البحري الليبي في مواجهة المصالح الدولية والتهديدات

د. عبد المطلب عبد المولي إدريس [*1] ، د. فرج عبد الرحيم فرج [2]، أ. صلاح الدين محمد ابوبكر الطيف [3]
[1،2،3] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية،
جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، ليبيا

Libyan Maritime Security in the Face of interests and Threats

Dr. Abdulmutalib Abdulmawlay Adrees Hamad [*1], Dr. Farag Abdalrheem Farag Elmsmare [2], Salah Aldeen Mohammed Abu Bakr Al tayf [3]
[1,2,3] Department of Political Science, Faculty of Islamic Economics and Political Science, The IsIamic University of AlSaied Mohamed Bin Ali Alsanussi, Libya

[*]Corresponding author abdulmutalib.a.hamad@ius.edu.ly [*]المؤلف المراسل
Received: August 07, 2025 Accepted: September 25, 2025 Published: October 05, 2025

الملخص

تركز هذه الدراسة علي الأمن البحري في السواحل الليبية مستعرضة التهديدات التقليدية وغير التقليدية التي تواجهها، بما في ذلك النزاعات البحرية، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب البحري، التلوث البيئي، والأنشطة الإجرامية المنظمة، كما تناولت الدراسة دور المصالح الدولية والإقليمية في تعقيد الوضع الأمني، وتأثيرها علي سيادة الدولة الليبية ومواردها البحرية، وأظهرت نتائج الدراسة ضعف البنية المؤسسية والرقابية يقلل من قدرة ليبيا علي مواجهة هذه التهديدات، في حين أن التعاون الدولي والإقليمي يمثل أداة أساسية لتعزيز الأمن البحري، وقد خلصت الدراسة إلي ضرورة تطوير التشريعات الوطنية، لتعزيز القدرات المؤسسية، وتفعيل الاستراتيجيات المتكاملة لمواجهة التحديات، مع مراعاة الاستدامة البيئية وحماية الموارد البحرية، وتقدم الدراسة توصيات عملية لصانعي القرار الليبي لتعزيز السيطرة علي السواحل الليبية وضمان الأمن القومي والاستقرار الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الأمن البحري، السواحل الليبية، التهديدات البحرية التعاون الإقليمي، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب البحري، الاستدامة البحرية.

Abstract

This research examines maritime security in Libya, highlighting traditional and non-traditional threats such as maritime disputes, irregular migration, piracy, environmental degradation, and transnational organized crime. It analyzes the impact of international and regional interests on Libya's maritime security landscape and sovereignty over its marine resources. The study reveals that Libya's institutional and regulatory capacity constraints hinder its ability to effectively address these threats. However, it underscores the importance of international and regional cooperation in bolstering maritime security. The research concludes that Libya needs to develop its legal framework, enhance its institutional capabilities, and adopt integrated strategies to tackle maritime security challenges while ensuring environmental sustainability and protection of marine resources. It offers policy recommendations for Libyan authorities to strengthen maritime governance and ensure national and regional security.

Keywords: Maritime Security, Libyan Coasts, Maritime Threats, International Interests, Regional Cooperation, Irregular Migration, Maritime Terrorism, Marine Sustainability.

مقدمة:

يُعد الأمن البحري أحد الركائز الأساسية للاستقرار والتنمية في الدول الساحلية، حيث يمثل البحر مصدرًا هامًا للثروات الطبيعية وخطوطا حيوية للنقل التجاري، وبفضل موقعها الجغرافي والاستراتيجي على ساحل البحر الأبيض المتوسط تتعرض ليبيا لضغوط وتحديات أمنية بحرية متعددة تتأثر بمصالح دولية متضاربة وتهديدات متزايدة على أمنها القومي, والذي ليس فقط مسألة وطنية ،بل هو أيضا جزء من الأمن الإقليمي والدولي في منطقة البحر المتوسط، وعليه فأن الدراسة تهدف إلي تسليط الضوء علي الأمن البحري في السواحل الليبية مستعرضة التهديدات التقليدية وغير التقليدية التي تواجهها ، بما في ذلك النزاعات البحرية على موارد الطاقة، وتهديدات الهجرة غير الشرعية ، والإرهاب البحري ، والتلوث البيئي، والأنشطة الإجرامية المنظمة، ومن هذا المنطلق ستتناول الدراسة دور المصالح الدولية والإقليمية في تعقيد الوضع الأمني الليبي، وتأثيرها علي سيادة الدولة الليبية ومواردها البحرية، وتبيان دور البنية المؤسسية في تطوير التشريعات الوطنية في مواجهة هذه التهديدات, وإبراز الاستراتيجيات المتكاملة لمواجهة كل هذه التحديات، مع محاولة معرفة جدوى الاستدامة البيئية وحماية الموارد البحرية في ظل التحولات الدولية المعاصرة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في تعدد وتداخل التهديدات التي تواجه الأمن البحري في السواحل الليبية ،ما بين تحديات تقليدية كالنزاعات البحرية على موارد الطاقة والتهريب، وأخرى غير تقليدية كالتلوث وتغير المناخ، وهذا التداخل جعل من الصعب علي الدولة الليبية صياغة إستراتيجية شاملة لحماية سواحلها، في الوقت الذي تتزايد فيه مصالح الدول المرتبطة بالمنطقة، ومن هنا يبرز التساؤل الرئيسي والذي مفاده:

كيف يمكن تحقيق التوازن بين حماية الأمن البحري الليبي ومواجهة التهديدات المتنوعة، وفي الوقت نفسه التعامل مع الضغوط الدولية والإقليمية المتنامية ؟ .

انطلاقا من التساؤل الرئيسي، يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي توجه مسار البحث وأبرزها:

1.ما أبرز التهديدات الأمنية والبيئية التي تواجه الأمن البحري في السواحل الليبية؟

2.كيف تؤثر المصالح الدولية والإقليمية المتضاربة على واقع الأمن البحري في ليبيا؟

3.ما مدي قدرة الدولة الليبية على مواجهة هذه التحديات في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة؟

4.ما الاستراتيجيات الممكنة لتعزيز حماية السواحل الليبية وضمان استدامة مواردها البحرية؟

هذه الأسئلة تشكل الإطار الذي سيتم معالجته عبر المحاور اللاحقة بما يضمن تغطية شاملة لموضوع البحث.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على الأمن البحري في السواحل الليبية بوصفه أحد المرتكزات الحيوية للأمن القومي الليبي، وذلك لما تحتويه هذه السواحل من موارد طبيعية متمثلة في النفط والغاز، وثروات بحرية أخري تتعلق بالأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحر كالثروة السمكية وغيرها. كما تكمن أهميتها في كشف أبعاد التهديدات الأمنية مثل كظاهرة الهجرة غير المشروعة، والجريمة المنظمة مع محاولة وضع إستراتيجية لمكافحتها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه الأمن البحري في السواحل الليبية، وتوضيح انعكاساتها على الاستقرار الداخلي والإقليمي، كما تهدف إلى إبراز طبيعة المصالح

الدولية المتشابكة في المنطقة، وتحديد الأبعاد الجيوسياسية المرتبطة بها، إضافة إلى ذلك ترمي الدراسة إلى اقتراح آليات واستراتيجيات عملية لتعزيز قدرة الدولة الليبية على حماية سواحلها، بما يضمن استدامة مواردها البحرية وتعزيز مكانتها في البحر المتوسط .

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، الذي يتيح فهم الظواهر المرتبطة بالأمن البحري في السواحل الليبية من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالتهديدات والمصالح الدولية، وربطها بالسياق السياسي والجيوستراتيجي للمنطقة، كما تم استخدام أدوات البحث الوثائقي لجمع المعلومات من المصادر الرسمية والدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحليل التقارير الدولية ذات الصلة بالأمن البحري، ويهدف هذا الأسلوب إلى تقديم رؤية متكاملة وشاملة حول الوضع الراهن للسواحل الليبية .

مصطلحات الدراسة

الأمن البحري:

هو جملة من التدابير والإجراءات والخطط التي ترمي إلى حماية الأنشطة البحرية من التهديدات والمخاطر المحتملة والتي تشمل حماية وسائل النقل البحري، والموانئ، والممرات البحرية, ومنع النشاطات غير القانونية مثل الجريمة المنظمة والقرصنة والاتجار بالبشر والنشاطات الإرهابية ومكافحة والتلوث.

الهجرة غير الشرعية:

هي التحركات غير القانونية للأفراد عبر الحدود السياسية الدولية دون سند رسمي أو قانوني، سواء للدخول أو للإقامة أو للعمل. وهي بذلك تخالف التشريعات والقوانين المحلية المنظمة لدخول وإقامة غير المواطنين .

السواحل الليبية:

هي الشريط الساحلي لدولة ليبيا الممتد على السواحل الليبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والذي يمتد طولها حوالي 1900كيلومتر، وتتميز هذه السواحل بخصائص فريدة وتنوع تضاريسي، وتشكل موقعًا جغرافيًا هامًا كونها تشكل جسرًا بين أفريقيا وأوروبا، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية والتجارية .

الدراسات السابقة

- **دراسة العجيلي (2022)** توصلت الدراسة إلى أن السواحل الليبية تواجه تهديدات متعددة تشمل الهجرة غير الشرعية، التهريب، والإرهاب البحري، وأن هذه التهديدات تتطلب تطوير آليات وطنية لتعزيز الأمن البحري.
- **وأكدت دراسة مراد (2021)** على تأثير المصالح الدولية والإقليمية في المنطقة، حيث أن التنافس على الموارد البحرية والممرات الاستراتيجية يزيد من هشاشة الأمن البحري الليبي.
- **بينت دراسة الزوى (2020)** أن ضعف البنية المؤسسية والرقابية في ليبيا يساهم بشكل مباشر في تصاعد المخاطر على السواحل البحرية، مما يستدعي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.
- **وجدت دراسة احمد (2012)** أن غياب إستراتيجية شاملة للأمن البحري يقلل من قدرة الدولة علي حماية مواردها البحرية ويؤثر في الاستقرار الداخلي والإقليمي.

- **أوضحت دراسة الجملي (2022)** أهمية استخدام المنهج التحليلي الوصفي والأدوات الوثائقية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأمن البحري، بما يساهم في تقديم رؤية شاملة للاستراتيجيات الممكنة.

هيكل الدراسة

تم تنظيم هذه الدراسة لتشمل مجموعة من المحاور التي تغطي جميع أبعاد الأمن البحري في السواحل الليبية بما يلي: -

أولا-مفهوم الأمن البحري الليبي وأهميته الجيوسياسية

ثانيا – التهديدات التي تواجه الأمن البحري في ليبيا

ثالثا-المصالح الدولية في السواحل الليبية

رابعا -سبل تعزيز الأمن البحري الليبي

أولاً- مفهوم الأمن البحري والأهمية الجيوسياسية للسواحل الليبية

1. مفهوم الأمن البحري وتطوره:

الأمن البحري يمثل أحد الركائز الأساسية للأمن القومي لأي دولة ساحلية، إذ يشمل حماية الممرات البحرية والموانئ والموارد البحرية من التهديدات المختلفة، سواء كانت عسكرية اقتصادية، أو بيئية، ومع مرور الوقت تطور مفهوم الأمن البحري ليشمل إبعادا متعددة تتجاوز الحماية التقليدية، حيث أصبح يشمل الأمن الاقتصادي المرتبط بالموارد البحرية، والأمن البيئي لضمان استدامة النظام البحري، والأمن السياسي لضمان استقرار الممرات البحرية الحيوية (الشمري ،2025).

يعكس هذا التطور إدراكا دوليا متزايدا بأن حماية البحار والممرات البحرية لم تعد قضية عسكرية فحسب، بل أصبحت قضية إستراتيجية متشابكة مع الاقتصاد والسياسة والبيئة، ومن هنا أصبحت إدارة الأمن البحري تتطلب مقاربة متكاملة تعتمد على ضرورة تطوير التشريعات الوطنية، ودعم القدرات المؤسسية، والتعاون الإقليمي والدولي، كما أن التهديدات الحديثة مثل الإرهاب البحري، والهجرة غير النظامية، والتهريب، أضافت طبقات جديدة لتعريف الأمن البحري، ما يجعل من الضروري تطوير استراتيجيات مرنة قابلة للتكيف مع المستجدات (العتيبي، 2025).

يمكن القول إن مفهوم الأمن البحري الحديث هو مفهوم شامل ومتعدد الأبعاد، يجمع بين الحماية العسكرية، والاستقرار السياسي، وحماية الموارد البحرية لضمان رفاهية الدولة وسلامة مصالحها الحيوية.

2. الأهمية الجيوسياسية للسواحل الليبية:

تمثل السواحل الليبية امتدادا جغرافيا استراتيجيا على البحر المتوسط، فهي تقع عند مفترق طرق دولية تربط شمال إفريقيا بأوروبا، وتشكل بوابة طبيعية للتحكم في حركة التجارة البحرية والطاقة، هذه الأهمية الجيوسياسية تنبع من موقعها الذي يسمح لليبيا بالوصول المباشر إلى الممرات البحرية الحيوية، بالإضافة إلى احتوائها على ثروات بحرية متعددة مثل النفط والغاز والموارد السمكية، ما يجعلها محط أنظار القوي الإقليمية والدولية (الزوى، 2023).

تتضاعف هذه الأهمية في ظل التغيرات الجيوسياسية الإقليمية ،حيث تؤثر النزاعات الإقليمية والأزمات السياسية في دول الجوار على أمن السواحل الليبية مباشرة، مما يزيد من الحاجة إلى تطوير استراتيجيات وطنية ودولية متكاملة لحماية المصالح الوطنية، كما أن الأهمية الجيوسياسية للسواحل ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على إدارة الموارد البحرية بشكل مستدام،

وضمان سلامة الممرات المائية ،والحفاظ علي الأمن الاقتصادي الوطني، ما يجعل إدارة هذه السواحل تحديا معقدا يتطلب توازنا بين الأمن، والسياسة، والاقتصاد (ابوغزاله ،2022).
يمكن القول إن أي تغير في الوضع السياسي أو الأمني في ليبيا له انعكاس مباشر على التجاذبات السياسية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، مما يجعل السواحل الليبية نقطة محورية للتفاعل بين الأمن البحري والمصالح الدولية، ويبرر الحاجة إلى استراتيجيات وطنية دقيقة ومدروسة لتعزيز السيطرة على هذه السواحل وحماية المصالح الوطنية (المرادي،2023).

3. علاقة الأمن البحري بالأمن القومي:

يلعب الأمن البحري دورا محوريا في تحقيق الأمن القومي لأي دولة ساحلية، إذ يمثل خط الدفاع الأول عن الموارد الوطنية والممرات الإستراتيجية، ويعتمد الأمن البحري على القدرة على مراقبة السواحل، حماية الموانئ، وضمان سلامة حركة التجارة البحرية، بما يضمن استقرار الاقتصاد الوطني والسيطرة على التهديدات الداخلية والخارجية (الحميدي،2023).
تتجلي أهمية هذا الارتباط في أن أي تهديد للسواحل البحرية يمكن أن يؤدي إلى تأثير مباشر على الأمن الغذائي والطاقة ونظرا لاعتماد ليبيا على الصادرات النفطية والغازية التي تمر عبر البحر المتوسط، كما أن ضعف الرقابة البحرية يفتح المجال أمام أنشطة غير مشروعة مثل التهريب والهجرة غير النظامية ما يضعف من قدرة الدولة علي حماية سيادتها الوطنية.
إضافة إلى ذلك يشمل الأمن البحري جوانب غير تقليدية ترتبط بالاستدامة البيئية وحماية الموارد البحرية من التلوث والصيد الجائر، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي المعاصر، إذ أن أي خلل في هذه الموارد يؤثر في رفاهية المواطنين واستقرار الدولة علي المدي الطويل (الشيباني2022).
يمكن القول إن الأمن البحري يشكل أحد الأعمدة الأساسية للأمن القومي الليبي، ويتطلب تطوير سياسات وطنية شاملة، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لمواجهة جميع أنواع التهديدات البحرية، بما يعزز سيادة الدولة ويحمي مصالحها الحيوية على السواحل (المرادي،2023).

ثانياً – التهديدات التي تواجه الأمن البحري في ليبيا

1. النزاعات البحرية والخلافات الحدودية:

تشكل النزاعات البحرية والخلافات الحدودية أحد أبرز التهديدات التقليدية التي تواجه الأمن البحري في السواحل الليبية، تتداخل هذه النزاعات أحيانا مع مصالح إقليمية ودولية، ما يعقد عملية إدارة السواحل والسيطرة عليها، ويرتبط ذلك مباشرة بالقوانين الدولية المتعلقة بالحدود البحرية والمياه الإقليمية، إذ أن أي تقصير في تطبيق هذه القوانين يعرض السواحل الليبية لمخاطر التعدي على السيادة الوطنية (الزبيدي ،2023).
تنعكس هذه النزاعات أيضا على الاستثمارات البحرية، مثل الموانئ والصناعات النفطية، إذ يمكن أن تؤدي الخلافات الحدودية إلي توقف النشاط الاقتصادي وتعرض الموارد البحرية للخطر، لذلك فإن معالجة النزاعات البحرية تتطلب تنسيقا دبلوماسيا وإشرافا قانونيا قويا لضمان حماية الأمن الوطني (Edmunds , 2022)

2. الهجرة غير المشروعة والإرهاب البحري:

تعتبر الهجرة غير المشروعة عبر السواحل الليبية أحد أبرز التحديات التي تهدد الأمن البحري، حيث تمر آلاف القوارب الصغيرة عبر البحر المتوسط باتجاه أوروبا، غالبا عبر شبكات تهريب منظمة، هذه الظاهرة لا تؤثر في الأمن الوطني بل تمتد انعكاساتها لتشمل

الجوانب الإنسانية والسياسية، إذ تتطلب جهودا متواصلة من السلطات الليبية والدول المجاورة لمراقبة السواحل ومنع الخسائر البشرية (العتيبي ،2023).
بالإضافة إلي ذلك، يمثل الإرهاب البحري تهديدا متزايدا، حيث تقوم بعض الجماعات المسلحة باستخدام البحر كوسيلة للتهديد أو تنفيذ هجمات محدودة علي الموانئ والمنشآت الحيوية، هذا التهديد يعكس الطبيعة المعقدة للأمن البحري الحديث، الذي لم يعد محصورا في الأبعاد العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل مكافحة الإرهاب، منع التهريب، وضمان سلامة الملاحة البحرية (Riddervoid, 2022)
تؤدي هذه التهديدات أيضا إلي آثار اقتصادية مباشرة، مثل تعطيل عمليات الصيد، وتقليص حركة التجارة البحرية، وزيادة تكاليف التأمين البحري، لذلك فإن الأمن البحري في ليبيا يحتاج إلي استراتيجيات متكاملة تجمع بين الرصد الميداني، التعاون الدولي، وتعزيز القدرات اللوجستية لخفر السواحل، بما يضمن التصدي للهجرة غير الشرعية والإرهاب بشكل فعال (الشيباني ،2023).

3. التلوث البحري والأنشطة الإجرامية المنظمة:

يشكل التلوث البحري أحد التحديات غير التقليدية التي تهدد الأمن البحري في السواحل الليبية، حيث تتعرض المياه الإقليمية لتلوث متزايد نتيجة تصريف المخلفات الصناعية والنفطية، والصيد غير المستدام، ما يؤدي إلى تدهور النظم البيئية البحرية وتقليص الثروات السمكية (الخوجة ،2023)
هذا التلوث لا يقتصر تأثيره على البيئة فحسب، بل يمتد ليؤثر على الاقتصاد الوطني، وخاصة الصناعات المرتبطة بالثروة السمكية والنقل البحري والسياحة الساحلية.
من جانب أخر تنشط في المياه الإقليمية الليبية شبكات إجرامية منظمة تشمل تهريب المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية، مما يعقد من مهمة الدولة في فرض سيطرتها علي السواحل، وتعتمد هذه الشبكات علي ضعف الرقابة البحرية وتشتت المؤسسات الأمنية، ما يجعل من الصعب رصدها والتعامل معها بفعالية (Bueger , 2023)
وتكمن خطورة هذه الأنشطة في أنها تضعف سيادة الدولة علي مياهها الإقليمية، وتخلق بيئة غير مستقرة اقتصاديا وسياسيا، ما يستدعي تعزيز الرقابة البحرية، تطوير القدرات المؤسسية، وتفعيل التعاون الدولي لمكافحة التلوث والأنشطة الإجرامية، ما يحمي الأمن البحري ويضمن استدامة الموارد البحرية (العتيبي ،2023).

ثالثاً -المصالح الدولية في السواحل الليبية

1. المصالح الاقتصادية:

تعد السواحل الليبية مركزا حيويا للمصالح الاقتصادية الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والثروة السمكية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يربط البحر المتوسط بالممرات البحرية العالمية، وتعتمد العديد من الدول الكبرى على هذه الموارد والممرات لضمان استقرار أسواق الطاقة، مما يجعل السواحل الليبية محط اهتمام مباشر للمصالح الاقتصادية الدولية (المرادي ،2024)
تتجلي أهمية هذه المصالح أيضا في الاستثمارات الأجنبية في الموانئ والمشاريع البحرية، حيث تسعي بعض الدول والشركات متعددة الجنسيات إلي توسيع حضورها لضمان النفوذ الاقتصادي، مع ما يصاحب ذلك من تأثير علي السيادة الوطنية الليبية، هذا الواقع يستدعي من الدولة الليبية تطوير سياسات وطنية فعالة لإدارة هذه المصالح، بما يوازن بين حماية الموارد الوطنية وتلبية الالتزامات الدولية (السويح ،2023).

2. المصالح الأمنية والسياسية للقوي الكبرى والإقليمية:

تتجاوز المصالح الدولية في السواحل الليبية الجانب الاقتصادي لتشمل إبعادا أمنية وسياسية وإستراتيجية، إذ يمثل البحر المتوسط مساحة حيوية للوجود العسكري للقوى الكبرى، هذا التواجد العسكري يعكس سعي هذه الدول للسيطرة علي الممرات البحرية، وحماية خطوط التجارة العالمية، وضمان وصول الموارد الحيوية إلي أسواقها دون اضطراب، علاوة علي ذلك تسعي بعض القوي الإقليمية إلي فرض نفوذها عبر دعم جماعات محلية، ما يزيد من تعقيد المشهد الأمني في السواحل الليبية ويضعف القدرة الوطنية علي السيطرة الكاملة علي مياهها الإقليمية (الحميدي،2024).

يتضح من خلال التحليل أن المصالح الأمنية الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقدرة علي منع الأنشطة غير المشروعة مثل التهريب والهجرة غير النظامية والقرصنة البحرية، بالإضافة إلي حماية الملاحة التجارية، وهو ما يعكس طبيعة الأمن البحري المعقد في ليبيا، كما أن هذا التداخل بين المصالح الخارجية والتحديات الداخلية يجعل من الضروري تطوير سياسات دفاعية متكاملة تجمع بين القوة البحرية والمراقبة الاستخباراتية والدبلوماسية الفعالة لضمان مواجهة التهديدات المتعددة الأبعاد والحفاظ علي السيادة الوطنية (2023,Riddervold)

علاوة علي ذلك، يشير الواقع الحالي إلي أن عدم وجود إطار تشريعي وتنظيمي متين داخل ليبيا يتيح للقوي الخارجية التأثير علي إدارة السواحل وفرض إرادتها من خلال الاتفاقيات المؤقتة أو النفوذ السياسي المباشر، لذلك فإن تعزيز الأمن البحري يتطلب بناء مؤسسات قوية قادرة علي إدارة الموارد البحرية، وتفعيل التعاون مع المنظمات الدولية لضمان توازن المصالح، وتحقيق الأمن الوطني دون المساس بالاستقرار الإقليمي (ابوغزاله 2024)

يمكن القول إن المصالح الأمنية والسياسية للقوي الكبرى والإقليمية تشكل عامل ضغط مستمر علي ليبيا، وتتطلب استراتيجيات شاملة تجمع بين التخطيط الوطني، القوة المؤسسية، والتحالفات الدبلوماسية لتعزيز الأمن البحري وحماية المصالح الحيوية للدولة.

3. التنافس الدولي على النفوذ البحري:

يشكل التنافس الدولي على النفوذ البحري أحد أبرز التحديات التي تواجه ليبيا، حيث تتصارع الدول الإقليمية والدول الكبرى على التأثير في السياسات البحرية الليبية، سواء من خلال اتفاقيات استثمارية أو وجود عسكري مباشر أو دعم جماعات محلية، هذا التنافس يؤدي إلى تعقيد إدارة السواحل، ويزيد من احتمالية اندلاع النزاعات البحرية أو التدخلات الأجنبية غير المرغوبة (العجيلي ،2024).

كما أن هذا التنافس الدولي يعكس تحولات جيوسياسية أوسع في البحر المتوسط، إذ تحرص كل دولة علي حماية خطوط التجارة البحرية الخاصة بها، وضمان وصول الموارد الحيوية دون مواجهة عقبات، ما يجعل السواحل الليبية ساحة رئيسية لتداخل المصالح الدولية والإقليمية، وبالتالي فإن التعامل مع هذه التحديات يتطلب إستراتيجية وطنية متينة تجمع بين الدبلوماسية، القوة السياسية، والتعاون الإقليمي والدولي (ابوغزاله 2023).

رابعاً – سبل تعزيز الأمن البحري

1. السياسات والتشريعات الوطنية لحماية السواحل:

تعتبر السياسات الوطنية والتشريعات القانونية من الأدوات الأساسية لتعزيز الأمن البحري، إذ تحدد الأطر القانونية لمراقبة السواحل، حماية الموارد البحرية، ومكافحة الأنشطة غير المشروعة، وبالرغم من وجود بعض القوانين البحرية في ليبيا، الا أن التطبيق العملي يعاني من قصور بسبب ضعف التنسيق بين المؤسسات الأمنية والمحدودية في الموارد البشرية والتقنية (الزوى ،2024)

تستدعي الحاجة إلى تطوير التشريعات البحرية الوطنية مراجعة القوانين الحالية بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتفعيل آليات الرقابة البحرية على جميع الأنشطة الاقتصادية والعسكرية في المياه الإقليمية لضمان السيطرة الكاملة على السواحل ومنع أي خرق للسيادة الوطنية (العتيبي 2024).

2. تطوير القدرات المؤسسية والرقابية

يعتمد تعزيز الأمن البحري بشكل كبير على بناء قدرات مؤسسية قوية، تشمل غفر السواحل، الجيش الليبي، والهيئات الرقابية المختصة، تطوير هذه القدرات يتطلب تدريبا متخصصا، استخدام أحدث التقنيات في المراقبة البحرية، وتفعيل نظم الإنذار المبكر للكشف عن الأنشطة المشبوهة قبل وقوعها (بوبكر ،2023).

كما أن تعزيز التعاون بين الأجهزة المختلفة داخل الدولة يساعد علي تقليل الفجوات الأمنية وزيادة فاعلية الرد علي التهديدات البحرية، ويعد الاستثمار في البنية التحتية البحرية من موانئ ومراكز مراقبة جزاء لا يتجزأ من هذه العملية، إذ يساهم في تعزيز السيطرة علي السواحل وتسهيل عمليات الإنقاذ والتدخل السريع عند الحاجة (Riddervold , 2023)

3. التعاون الدولي والإقليمي في حماية السواحل:

يلعب التعاون الدولي والإقليمي دورا محوريا في دعم الأمن البحري الليبي، خاصة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب البحري، تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، يمكن لليبيا الاستفادة من الخبرات والتجارب الإقليمية إلى جانب المشاركة في الاتفاقيات الدولية لمراقبة البحر المتوسط وتبادل المعلومات الاستخباراتية(الحميدي، 2024).

كما يعزز التعاون مع المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة القدرة على تنفيذ برامج تدريبية، دعم تقني ولوجستي، ومشاريع حماية البيئة البحرية، بما يساهم في استدامة الموارد البحرية وضمان الأمن الوطني، ويمكن اعتبار هذا التعاون اداة إستراتيجية لتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات الالتزامات الدولية (العجيلي، 2024).

النتائج

1. بينت الدراسة وجود تهديدات متعددة تشمل النزاعات البحرية، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب البحري، التلوث، والأنشطة الإجرامية المنظمة، مما يعقد إدارة الأمن البحري.
2. كشفت الدراسة بان المصالح الدولية تتداخل وتتعارض على موارد الطاقة في منطقة حوض البحر المتوسط بشكل عام وليبيا تعتبر جزء من هذا النزاع مما قد يجعها عرضة لفقدان مقدراتها الاقتصادية المشروعة.
3. أوضحت الدراسة بأن البنية المؤسسية والرقابية الليبية تحتاج الى تطوير وتجديد وأن الانقسام السياسي والأمني كان سببًا رئيسًا في عدم قدرة ليبيا على حماية مقدراتها البحرية وحماية سيادتها على المياه الإقليمية.
4. وقد توصلت الدراسة إلى التعاون الدولي والإقليمي شابه الكثير من القصور من خلال عدم التقيد باتفاقية قانون البحار الصادرة عن الأمم المتحدة والتي أبرمت عام 1982م والتي حددت حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية.

التوصيات

1. تطوير تشريعات وطنية شاملة للأمن البحري تتوافق مع المعايير الدولية، وتفعيل الرقابة على جميع الأنشطة البحرية .
2. تعزيز القدرات المؤسسية لخفر السواحل والهيئات البحرية من خلال التدريب المتخصص، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في المراقبة والكشف المبكر.

3. إنشاء مراكز تنسيق بين المؤسسات الوطنية لتسهيل تبادل المعلومات وتنفيذ استراتيجيات مشتركة لمواجهة التهديدات البحرية.
4. تفعيل التعاون الدولي والإقليمي مع الدول والمنظمات المعنية لتعزيز الأمن البحري، ودعم المشاريع المتعلقة بحماية البيئة البحرية واستدامة الموارد.
5. وضع خطط استباقية لإدارة النزاعات البحرية والمخاطر غير التقليدية مثل التلوث والهجرة غير النظامية، مع وضع آليات للتدخل السريع عند حدوث أي تهديد.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. العجيلي، م. (2022). *الأمن البحري في السواحل الليبية: تحديات ومصالح دولية*. طرابلس: دار النشر الليبية.
2. العجيلي، م. (2024). *التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ البحري في ليبيا*. مجلة الدراسات الاستراتيجية، 8(2)، 45-68.
3. العتيبي، س. (2023). *الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن البحري في شمال إفريقيا*. مجلة الأمن الإقليمي، 5(1)، 23-39.
4. العتيبي، س. (2025). *تعزيز قدرات خفر السواحل في ليبيا: استراتيجيات وتحديات*. بيروت: مركز دراسات البحر المتوسط.
5. أبو غزالة، ف. (2023). *الأمن البحري والاستدامة في البحر المتوسط: تجربة ليبيا*. عمان: دار الفكر العربي.
6. أبو غزالة، ف. (2024). *تعزيز التعاون الدولي في حماية السواحل الليبية*. مجلة العلوم السياسية، 12(3)، 78-95.
7. الحميدي، ر. (2023). *الأمن البحري وأثره على الأمن القومي الليبي*. بنغازي: جامعة بنغازي للنشر الأكاديمي.
8. الحميدي، ر. (2024). *الأبعاد الأمنية والسياسية للمصالح الدولية في ليبيا*. مجلة دراسات الأمن، 7(2)، 56-74.
9. الحميدي، ر. (2025). *الأمن البحري الليبي في ظل التهديدات الإقليمية والدولية*. طرابلس: دار التقدم للدراسات الاستراتيجية.
10. الزوى، أ. (2020). *أثر ضعف الرقابة البحرية على الأمن القومي الليبي*. مجلة العلوم البحرية، 3(1)، 12-28.
11. الزوى، أ. (2024). *الرقابة المؤسسية للسواحل الليبية: تحديات وحلول*. بنغازي: مركز الدراسات البحرية.
12. المرادي، ح. (2023). *الأهمية الجيوسياسية للسواحل الليبية في البحر المتوسط*. طرابلس: دار ليبيا للنشر.
13. المرادي، ح. (2024). *المصالح الاقتصادية الدولية في السواحل الليبية*. مجلة الاقتصاد والسياسة، 6(2)، 34-52.
14. المرادي، ح. (2025). *التعاون الإقليمي لتعزيز الأمن البحري الليبي*. طرابلس: مركز دراسات البحر المتوسط.
15. حامد، ع. (2023). *تطور مفهوم الأمن البحري في العصر الحديث*. القاهرة: دار الفكر المعاصر.
16. الخوجة، ي. (2023). *التلوث البحري وأثره على الأمن الوطني الليبي*. مجلة البيئة البحرية، 4(1)، 10-27.

17. أبو بكر، م. (2023). *تطوير القدرات المؤسسية لتعزيز الأمن البحري في ليبيا*. طرابلس: دار ليبيا الحديثة للنشر.
18. السويح، ف. (2023). *الاستثمارات الأجنبية وتأثيرها على الأمن البحري الليبي*. مجلة الدراسات الاقتصادية، 5(2)، 40-58.

المراجع الأجنبية

1. Bueger, C. (2021). *Maritime security in the Mediterranean: Threats and governance*. London: Routledge.
2. Bueger, C., & Edmunds, T. (2022). *The rise of maritime non-state threats in North Africa*. Journal of Strategic Studies, 45(3), 123-145.
3. Riddervold, M., &Rosén, F. (2022). *Maritime security challenges in unstable regions*. Security Dialogue, 53(2), 200-220.
4. Riddervold, M. (2023). *Naval power and regional influence in the Mediterranean*. International Journal of Maritime Affairs, 14(1), 55-77.
5. Riddervold, M., &Rosén, F. (2024). *Strategies for maritime security cooperation in North Africa*. Journal of International Maritime Policy, 2(1), 30-50.